

الصيرفة الإسلامية في إنجلترا - النشأة والواقع والتطور -

- Islamic banking in England - origins, reality and development

دواجي محمد ملين^{1*}، عمروش شريف²،

¹ جامعة البليدة 2، الجزائر

² جامعة البليدة 2، الجزائر

تاريخ الاستلام 02/05/2024؛ تاريخ القبول 24/06/2024

ملخص: تتناول هذه الدراسة العمل المصرفي الإسلامي في إنجلترا عن طريق التأصيل والتحليل، من خلال التعرف على أهم أسباب التطور الإيجابي للصيرفة الإسلامية فيها، وبالتالي التعرف على مختلف التحديات التي تقابل تطورها وانتشارها. وقد خلصت نتائج الدراسة في الأخير أن الحكومة الانجليزية تهدف إلى جعل لندن مركزا عالميا للتمويل الإسلامي، من خلال اهتمامها الكبير بالمالية الإسلامية وتبني العديد من الإجراءات والتدابير التي من شأنها رفع معدلات الاستثمار في المملكة المتحدة عامة وإنجلترا خاصة في مجال الاقتصاد الإسلامي .

الكلمات المفتاح: الصيرفة الإسلامية، النظام المالي، إنجلترا، الصكوك، التمويل الإسلامي

Abstract: This study examines Islamic banking in England through contextualization and analysis. It aims to identify the key reasons behind the positive evolution of Islamic banking in the country and, consequently, to understand the various challenges facing its development and expansion.

The study's findings ultimately indicate that the British government aims to establish London as a global hub for Islamic finance. This is evidenced by its significant interest in Islamic finance and the adoption of various measures and initiatives aimed at increasing investment rates in the United Kingdom as a whole, and England in particular, in the field of Islamic economics..

Keywords: Islamic banking; financial system; England; sukuk; Islamic finance

Résumé : Cette étude examine le secteur bancaire islamique en Angleterre à travers une contextualisation et une analyse approfondies. Son objectif est d'identifier les principales raisons derrière son évolution positive, ainsi que de comprendre les différents défis auxquels elle est confrontée dans son développement et sa diffusion.

Les conclusions de l'étude soulignent en définitive l'ambition du gouvernement britannique de faire de Londres un centre mondial de la finance islamique. Cette volonté se manifeste par un intérêt marqué pour la finance islamique et la mise en place de nombreuses mesures et initiatives visant à stimuler les taux d'investissement au Royaume-Uni dans son ensemble, et spécifiquement en Angleterre, dans le domaine de l'économie islamique.

* دواجي محمد ملين

Mots-clés : La finance islamique; le système financier; l'Angleterre; les sukuk; le financement islamique.

1- تمهيد :

أثبتت البنوك الإسلامية جدارتها ومكانتها القوية في النظام المالي العالمي منذ نشأتها من خلال تحقيقها لنجاحات كبيرة وتسجيلها انتشارا واسعا النطاق، بتخطيها دائرة الدول الإسلامية وأثبتت وجودها في مختلف أرجاء العالم، ورغم حداثة نشأتها إلا أن الأرقام التي تسجلها سنويا، بالمقارنة مع قدم تجربة البنوك التقليدية والحصص التي تغطي بها من الأسواق المصرفية في نمو مستمر محليا ودوليا، ومنذ نشأت البنوك الإسلامية منتصف القرن العشرين، لم يُسجل إفلاس أي بنك واحد، رغم تعدد الأزمات المالية التي أثرت سلباً على النظام المالي العالمي، وأدت إلى إفلاس العديد من البنوك التقليدية خاصة في أوروبا نتيجة الخلل في أدائها المالي.

انتقل التمويل الإسلامي في العالم وأوروبا خاصة إلى مراحل متقدمة باكتساب المؤسسات المالية الأوروبية أساليب التمويل الإسلامي وأدواته، وقد تبنت إنجلترا خاصة الصيرفة الإسلامية بتطلعها لجعل لندن عاصمة للصيرفة الإسلامية في أوروبا، عن طريق اتخاذ الحكومة لإجراءات عديدة من أجل تشجيع جذب الاستثمارات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، وعليه سنحاول الوقوف على واقع الصيرفة الإسلامية بإنجلترا والتعرف على أهم مميزات وآليات تطورها ونجاحها من خلال التطرق إلى مختلف المؤشرات والأرقام الخاصة بالتمويل الإسلامي في البنوك الإسلامية الانجليزية.

الإشكالية: بناء على ما سبق تظهر أهمية وضرورة البحث في الموضوع عن طريق الإجابة عن التساؤل التالي:

- ما هو واقع الصيرفة الإسلامية في إنجلترا؟ وما هي آليات ومقومات نجاحها في ظل التحديات الراهنة؟

الهدف من الدراسة: تهدف هذه الدراسة للوصول إلى الأهداف التالية :

- التعرف على خصوصية البنوك الإسلامية وما يميزها عن البنوك التقليدية؛

- التعرف على أسباب وخصائص الصيرفة الإسلامية في إنجلترا؛

- التطرق إلى واقع الصيرفة الإسلامية فيها وعوامل ومؤشرات نجاحها.

الدراسات السابقة:

- دراسة أحمد مهدي بلواني ووعبد القادر حسين شاشي الموسومة ب: التمويل الإسلامي في بريطانيا: الفرص والتحديات والذي تطرق فيه إلى التمويل الإسلامي في بريطانيا من خلال الوثائق والبيانات الرسمية، حيث طرحا الإشكالية التالية: ما حقيقة تطور التمويل الإسلامي فيها؟ وماهي الفرص والتحديات التي تواجهها؟ وذلك بالتطرق إلى تطور التمويل الإسلامي في بريطانيا بالتحليل والتفسير انطلاقا من التقارير الرسمية الصادرة عن سلطة الخدمات المالية ووزارة المالية ومؤسسة لندن العالمية للخدمات المالية المكلفة بتطوير والرفع من تنافسية سوق المال في لندن، وقد خلصت الدراسة إلى أن اهتمام الحكومة بالتمويل الإسلامي كان قديما بوضع استراتيجية جعل لندن منارة للتمويل الإسلامي الغربي ومركزا ماليا عالميا وتقديمه تحت مسمى التمويل البديل بدل التمويل الإسلامي لاعتبارات إيديولوجية.

- دراسة ليليا بن منصور ودلال عجالي تحت عنوان تنافسية البنوك الإسلامية في الدول الغربية Competitiveness of

Islamic Banks in Western Countries والتي تطرقت فيها إلى دراسة قدرة البنوك الإسلامية على حل المشاكل

والأزمات التي تعاقبت على البنوك الأخرى، ومنافستها على المستوى الدولي، حيث طرحتا الإشكالية التالية: هل تستطيع فعلا البنوك

الإسلامية منافسة البنوك الغربية؟ وقد هدفت هذه الدراسة إلى إبراز مكانة البنوك الإسلامية على الصعيدين العربي والغربي، ومدى استطاعتها لحل الأزمات والمشكلات التي تواجه البنوك التقليدية الغربية والعربية على حد سواء، والقدرة التنافسية لها بالمقارنة مع البنوك التقليدية الأخرى، معرجين على العمل المصرفي البريطاني وتنافسية البنوك الإسلامية فيها، وقد خلصت نتائج الدراسة في الأخير أن النموذج الغربي يفتقر إلى الاهتمام بالبعد الهوياتي الإسلامي مع ضرورة احترام المنافسة العالمية من طرف البنوك التقليدية والاهتمام بتطوير الهندسة المالية الإسلامية عن طريق إنشاء هيئة خاصة بها وظيفتها ابتكار المنتجات الإسلامية.

- دراسة معراج هوارى وأدم حديدي تحت عنوان: تنامي المصرفية الإسلامية في الدول الأوروبية بالإشارة إلى التجربة البريطانية والفرنسية والتي تطرقا فيها إلى التجريبتين البريطانية والفرنسية في مجال التمويل الإسلامي بدراسة تحليلية طرح فيها الإشكال التالي: كيفية ظهور التمويل الإسلامي في دول أوروبية لا تدين بالإسلام؟ وماهية آليات عملها وكذا المجهودات المبذولة ببريطانيا وفرنسا أنموذجا؟ وقد هدفت الدراسة إلى تحديد أهمية التمويل الإسلامي خارج الدول الإسلامية والمحطات التاريخية التي مرت بها التجربة في كل من الدولتين وقد خلصت الدراسة في الأخير إلى أن أهم معالم تطورها هو صمود التمويل الإسلامي في وجه الأزمات العالمية وكذلك وعي المجتمعات واهتمامها بقواعد الصيرفة الإسلامية التي تنبذ الربا.

2- التأسيس النظري للبنوك الإسلامية:

تميزت سنوات الستينيات من القرن العشرين بكونها فترة ظهور أول بنوك لا تتبنى نظام سعر الفائدة في تعاملاتها، وبدأت هذه التجارب بالتطور إلى أن ظهرت بنوك كاملة لا تتعامل بالربا لا أخذاً ولا إعطاءً في معاملاتها وتبنت الشريعة الإسلامية كمرجعية في تعاملاتها، وأصبحت بذلك تسمى بالبنوك الإسلامية لتمييز معاملاتها عن البنوك التقليدية.

1.2- تعريف البنوك الإسلامية:

يعرف البنك الإسلامي بأنه "مؤسسة مالية نقدية تقوم بالأعمال والخدمات المالية والمصرفية وجذب الموارد النقدية وتوظيفها توظيفاً فعالاً يكفل نموها وتحقيق أقصى عائد منها، وبما يحقق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية في إطار أحكام الشريعة الإسلامية السمحة".¹

وقد عرفت منظمة المؤتمر الإسلامي (OIC) الصيرفة الإسلامية بأنها "عمل مالي ومؤسسة تنص أنظمتها الأساسية وقواعدها وإجراءاتها صراحة على التزامها بمبادئ الشريعة الإسلامية وتحرم قبول ودفع الفوائد على أي شيء من عملياتها".²

2.2- خصائص البنوك الإسلامية:

تكمن خصوصية البنوك الإسلامية في التزامها بالعمل وفق مقتضيات الشريعة الإسلامية، وبذلك فإن الخوض في خصائص البنوك الإسلامية لا يعني مطلقاً التطرق فقط إلى ما يميزها عن البنوك التقليدية، ويمكن تلخيص خصائص البنوك الإسلامية في ما يلي:

1.2.2- البعد عن التعامل بالفائدة:

إن عدم التعامل بالفائدة أخذاً وعطاءً هو من الخصائص الجوهرية التي تحكم عمل البنوك الإسلامية، ويلتزم البنك الإسلامي بذلك في كل تعاملاته.

2.2.2- التركيز على الاستثمار الحلال:

البنك الإسلامي ملتزم حصرياً بالمشاركة أو تمويل الاستثمارات التي تلتزم في عملها بالسلع والخدمات الحلال بما أنه يعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، والابتعاد كلياً عن الاستثمارات التي تخالف أحكام الشريعة بغض النظر عن مدى جدواها اقتصادياً.

3.2.2- توافق التنمية الاقتصادية مع التنمية الاجتماعية:

إن طبيعة النظام المالي والاقتصادي الإسلامي العاملة بتعاليم الشريعة الإسلامية تحتم على البنوك الإسلامية أن توفق بين التمويل والمشاركة في التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية للمجتمع التي تخدمه.

4.2.2- تجميع المدخرات وتوظيفها في الاستثمار الحلال:

من الأسباب الرئيسية في ظهور البنوك الإسلامية هو عدم رغبة الأفراد في التعامل مع البنوك التي تتعامل بالربا، والتي أدت بهم إلى تكتيز مدخراتهم.

5.2.2- تنشيط التبادل الدولي:

من خلال تبادل الخبرات بين مختلف البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية إقليمياً ودولياً وتنشيط المعاملات فيما بينها.

6.2.2- إعادة الاعتبار لنظام الزكاة:

من خلال الصناديق التي توفرها البنوك الإسلامية خصيصاً لتجمع أموال الزكاة، ثم إدارتها بعد ذلك والسهر على صرف تلك الأموال على مستحقيها.

7.2.2- إحياء فقه المعاملات ونشره:

من خلال حملات الترويجية عن طريق النشرات والندوات والإعلانات والدورات التدريبية التي تنظمها دورياً وتساهم فيها البنوك الإسلامية، والغاية منها هو التعريف بفقه المعاملات الإسلامية ونشره بين المسلمين وغير المسلمين .

8.2.2- الابتعاد عن مشاكل تضخم النقود:

من خلال تحريم عمليات الإقراض التي تتم بموجبها إيداع في حساب العميل قيمة القرض والتي تعتبر سبباً مباشراً في التضخم.³

3.2- أهداف البنوك الإسلامية:

يسعى النظام المالي والاقتصادي الإسلامي بصفة عامة إلى تحقيق أهدافه من خلال البنوك الإسلامية وهي الأهداف القائمة على أساس مبدأ العدل والاستحقاق وتدعيم التكافل الاجتماعي وتحقيق الرفاهية من خلال الاستخدام الأمثل للأموال، ويمكن حصر هذه الأهداف في المجالات التالية:

1.3.2- الأهداف الاستثمارية:

طالما أن البنك الإسلامي في حد ذاته وبناء على صلب مهامه عبارة عن استثمار قائم وفق مبادئ الشريعة الإسلامية فإنه بالتأكيد يسعى إلى تحقيق أهداف استثمارية تتوافق مع توجهات النظام المالي والاقتصادي الإسلامي، ولعل من أهم تلك الأهداف هي:

- تحقيق معدلات نمو اقتصادية مناسبة لخدمة التنمية الاقتصادية للمجتمعات؛
- تحقيق معدلات عليا في توظيف عناصر الإنتاج المتوافرة، والقضاء على البطالة؛
- الترويج المناسب للمشروعات الاستثمارية لحساب البنك أو لغيره أو بالمشاركة مع أصحاب الخبرة والقدرة الفنية؛
- توفير خدمات الاستشارات المختلفة لفائدة مرتفقي البنك (الاقتصادية، المالية، الفنية والإدارية)؛
- الرفع من أداء المؤسسات المختلفة اقتصادياً ؛
- إعادة توزيع الناتج التشغيلي بين أصحاب عناصر الإنتاج المتدخلة والمشاركة في العمليات الإنتاجية بعدالة؛⁴

2.3.2- الأهداف التنموية:

باعتبار أن البنوك الإسلامية أعوان اقتصادية تعمل داخل مجتمع، وتساهم في تمويل التنمية المحلية وفق أطر شرعية، فالهدف الرئيسي والأسى لإنشاء البنوك الإسلامية هو الابتعاد عن الربا وعن التعامل بالفائدة، والأداء الحسن والاستثمار الأمثل للموارد المتاحة، ومن خلال ذلك يؤدي إلى زيادة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول الإسلامية مباشرة.⁵

2.3.2- الأهداف الاجتماعية:

تعد التنمية الاجتماعية من الأهداف الرئيسية للبنوك الإسلامية، والتي تسعى إلى تحقيقها عن طريق التوازن بين تحقيق الربح الاقتصادي وتعظيم العائد الاجتماعي، وتتجلى تلك الأهداف في النقاط التالية:

- ترسيخ القيم الدينية المتجسدة في فقه المعاملات المالية لدى الأشخاص والمجتمع وإعطائهم صورة حقيقية واقعية عن التكافل الاجتماعي؛
- التأكيد على أن العمل مصدر أساسي للكسب، بدلا من النمطية التقليدية التي تعتبر المال مصدرا وحيدا للكسب بحصول البنك على عمولة بنكية نظير خدماته؛

- التشجيع على الادخار والتوسيع في المدخرات طالما أنها تستثمر في الرعاية الاجتماعية وتحقق أرباحاً مشروعة لأصحابها؛
- توجيه الاستثمارات المباشرة نحو إنتاج السلع والخدمات التي تلبي الاحتياجات الإنسانية العادية، أي لا تتجاوز دائرة الحلال؛
- الابتعاد عن التعامل بالفائدة أخذاً وعطاءً، وهذا يتطلب الالتزام بفقه المعاملات والابتعاد عن الربا، والمشاركة في الغنم والغرم بدلا عن الاقتصار على الغنم المضمون؛

- جمع الزكاة وإنفاقها في مقاصدها الشرعية، وبذلك تحقيق التنمية الاجتماعية عن طريق التكامل الاجتماعي؛
- الحث على التعاطي بإيجابية، وذلك عن طريق توجيه المقرض نحو الاهتمام بنتائج المشروعات التي ساهم فيها، وما حققه من أرباح.⁶

4.2- أهم الفروق بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية:

الحديث عن الفروق بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية لا يعني بالضرورة أننا نتحدث عن اختلافات شكلية حيث أن كلا النوعين يعبران عن التزام المؤسسات المالية المصرفية بتجميع المدخرات واستخدامها بكفاءة، ولكن الاختلاف الجوهرى يكمن في مصدر الأموال كيف تكون الحصول عليها، وكيفية استخدامها، وشكل وسياق المعاملات المالية، وما يحكم عملها هي الاختلافات بين نوعي البنوك، ويمكن تلخيص الفروق الجوهرية بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية في الجدول التالي:⁷

الجدول رقم (1) : أهم الفروق بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية

مجال المقارنة	البنوك التقليدية	البنوك الإسلامية
الربحية	الفرق بين الفائدة المدينة والدائنة.	الأرباح ناجمة عن الاستثمار في أموال المودعين.
الأنشطة	يقبل الودائع ويقدم القروض	تساهم في تمويل المشاريع الاستثمارية وتحل محل البنوك المتخصصة(زراعية، عقارية) وتساهم في استحداث المشاريع

		طويلة الأجل.
التجارة المباشرة	لا يمكنها القيام بشراء وبيع السلع	تقوم بشراء وبيع السلع وفقا لصيغ البيع الإسلامية المختلفة
الودائع	تقوم بقبول الودائع وتقوم بردها بفوائد ووفق آجال معينة	تقبل الودائع الاستثمارية بناء على عقود المضاربة ولا تقوم بردها، وتقوم بتوزيع الأرباح الناجمة عن توظيفها.
الأسهم الممتازة	تقوم باصدار أسهم ممتازة بفوائد معينة.	تقوم باصدار صكوك تساهم في الربح والخسارة
الاحتياطي العام	تقوم بخصمه من صافي الربح.	تقوم بخصمه من صافي الأرباح الخاصة بالمساهمين فقط
الضوابط القانونية	ذات طابع قانوني	ذات طابع شرعي وقانوني
آلية العمل	تعتمد بشكل أساسي على سعر الفائدة	تعتمد بشكل أساسي على المشاركة في الربح والخسارة
التعامل مع النقود	على أساس سلعة	على أساس وسيلة
الرقابة الشرعية	لا توجد لديها هيئة للرقابة الشرعية.	هيئة الرقابة الشرعية ضرورة وتقوم بإصدار الفتاوى في المسائل الجديدة وتشرف على تطبيقها.
أساليب توظيف الأموال	على أساس منح قروض أغلبها تجاري، يوجه بعضها للاستثمار في الأوراق المالية.	توظف الأموال وفقا لصيغ التمويل المختلفة
صناديق الزكاة	لا يوجد صناديق الزكاة في البنوك	أحد أهم الخدمات التكافلية في البنوك الإسلامية، ويمول من زكاة رأس مال البنك، والهبات.
الدراسات الائتمانية	تهتم البنوك بتشخيص العمل وكذلك الضمانات ورأس المال والقدرة الإيرادية.	تهتم بشكل كبير وأفضل، حيث أن البنك يكون مشاركا في المشاريع ويركز على مصادر السداد.
مشروعية الأعمال	لا تهتم بالجانب الشرعي	الحلال شرط أساسي في توظيف الأموال ولا تستثمر في النشاطات الغير متوافقة مع الشريعة الإسلامية.
المورد البشري	تركز على الكفاءات المهنية والسلوكية والأخلاقية المرتبطة بالعمل فقط.	تركز على الكفاءات المهنية والسلوكية والأخلاقية، الرغبة في إعادة التأهيل العلمي من منطلق الشريعة الإسلامية

المصدر: سمير رمضان الشيخ، المصرفية الإسلامية: -الميلاد-النشأة والتطور، تم الاسترداد من مركز أبحاث فقه المعاملات

الإسلامية، <https://kantakji.com/6622> / ص 19 تم التصفح بتاريخ: 2024/02/03

3- تطور العمل المصرفي الإسلامي في إنجلترا:

1.3- نشأة البنوك الإسلامية في إنجلترا:

يمكن إرجاع تاريخ الخدمات المصرفية الإسلامية في السوق المالية الانجليزية إلى أواخر السبعينيات (1978/1979) وأوائل الثمانينيات، خاصة عندما سمحت الحكومة الانجليزية للمؤسسات المالية الإسلامية بفتح مكاتب أونواذ للصيرفة الإسلامية في العاصمة لندن، نذكر منها: شركة البنك الإسلامي العالمية القابضة (Islamic Banking International Holding) (1978)، وشركة التمويل الإسلامي (Islamic Finance House) (1978)، ومجموعة البركة المصرفية الدولية (1987)، والتي زادت ودائعها من 28 مليون جنيه إسترليني في عام 1983 إلى 154 مليون جنيه إسترليني، والتي قامت بافتتاح فرعين لها، كان الفرع الأول في العاصمة لندن ثم برمنغهام، ولكن بسبب الأزمة المالية التي اجتاحت السوق المالي الانجليزي في أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات، اضطرت الحكومة إلى تعزيز الرقابة وزيادة الضرائب على المؤسسات المالية الأجنبية في عام (1987) عن طريق قانون البنوك وافتتح بنك المتحد الأهلي الكويتي في عام 1997 فرعاً في لندن يسمى مشروع المنزل، والذي يوفر التمويل للجالية الإسلامية من خلال عقود المراجعة والإجارة.

وشهد عام 2004 تأسيس أول بنك إسلامي في المملكة المتحدة في إنجلترا وهو البنك الإسلامي البريطاني (IBB) الذي استحوذ عليه لاحقاً مصرف الريان (Al Rayan Bank) سنة 2014 وبعد مجهودات من الحكومة لتعزيز دور الصيرفة الإسلامية في السوق المالي للندن إيماناً منهم بمبدأ المنافسة، واقتحام هذه التجربة محلياً ودولياً من خلال فتح نوافذ إسلامية في كبرى البنوك الانجليزية والسماح لأول بنك إسلامي بريطاني بالعمل في مجال الصيرفة الإسلامية، وبسبب تكثيف دراسات الباحثين بشأن مستقبل الصيرفة الإسلامية في سوق لندن، ولعل أبرز هذه الوجوه رودني ويلسون (Rodney Wilson) الاقتصادي الذي يعتبر أحد أبرز الأسماء التي تنبأت وكتبت عن الصيرفة الإسلامية في إنجلترا⁸.

2.3- أهداف إنجلترا من خلال الصيرفة الإسلامية:

بالعودة إلى تصريح وزير الاقتصاد البريطاني إيان بيرسون في الوثيقة التي أصدرتها وزارة الخزانة في ديسمبر 2008، ذكر فيها أن الغرض من نشر الوثيقة هو زيادة الوعي بتطور التمويل الإسلامي في إنجلترا، كما سلطت الحكومة الضوء على العوائق المتبقية أمام تطوير مثل هذا التمويل وتضمنت الأهداف الرئيسية للمملكة المتحدة في السعي لتطوير التمويل الإسلامي في إنجلترا على وجه التحديد:

أ- العمل على جعل لندن مركزاً عالمياً للتمويل الإسلامي، وتعزيز المكانة المالية للمملكة في سوق المال العالمي.

ب- تحقيق المساواة بين كل فئات المجتمع فيما يتعلق بالاستفادة من الخدمات المالية بصرف النظر عن الانتماء الديني.⁹

3.3- أسباب الاهتمام بالصيرفة الإسلامية في إنجلترا:

تعتبر إنجلترا رائدة التمويل الإسلامي في أوروبا والتي كانت السباقة في تبني التمويل الإسلامي في سنة 1978 حيث تستحوذ على أكبر نسبة من البنوك الإسلامية في أوروبا، وترجع دوافع الاهتمام الانجليزي بالصيرفة الإسلامية بشكل خاص للعوامل التالية :

1.3.3- تزايد الطلب على المنتجات المالية الإسلامية:

أصبحت الصيرفة الإسلامية خلال السنوات الأخيرة تستقطب العديد من البنوك والمؤسسات المالية الدولية والأطراف المتدخلة في النظام المالي العالمي، وبحسب الدراسة التي نشرت بالعدد الجديد من مجلة بيت المشهورة العلمية المحكمة بقطر إن حجم أصول قطاع البنوك الإسلامية عالمياً قد وصل 3.8 تريليون دولار بحلول 2023، وبالتالي هناك دوافع كبيرة للحصول على حصة من هذا القطاع.

2.3.3- رغبة إنجلترا في جعل لندن بوابة للتمويل الإسلامي:

وقد طرحت الحكومة شعار " لندن عاصمة الاقتصاد الإسلامي " سنة 1997، ثم مرة أخرى في سنة 2006، وقد تحدث وزير الخزانة الأسبق " جوردن براون " في المؤتمر الدولي للتمويل الإسلامي والتجارة المنظم من طرف المجلس الإسلامي البريطاني الذي يحض بدعم منظمة المؤتمر الإسلامي ووزاري الخزانة والخارجية البريطانيتين، بالاشتراك مع بلدية لندن، والممنتدى الاقتصادي الإسلامي العالمي، في 13 مايو 2006 أن حكومة المملكة المتحدة تريد أن تصبح لندن بوابة للتمويل الإسلامي والمعاملات المالية الإسلامي.¹⁰

3.3.3- الأزمة العالمية لسنة 2008 :

إن الأحداث المرتبطة بالأزمة المالية العالمية لسنة 2008، التي ضربت الأسواق المالية العالمية وأدخلت الدول الكبرى في حالة ارتباك كبير، دفعت الأنظار بقوة نحو البنوك الإسلامية وأدوات الصناعة المالية الإسلامية، هذه الأخيرة التي لم تتأثر كثيرا بالأزمة المالية لسبب رئيسي يتعلق بتمايز القواعد والأسس التي تتمحور حولها هذه التجربة المتنامية وفق مبدأ المشاركة في الربح والخسارة.¹¹

3.3.4- ارتفاع عدد المسلمين في إنجلترا:

الجالية المسلمة والتي تجاوزت 2.72 مليون مسلم يقيم بانتظام في إنجلترا، حيث تفضل هذه الجالية العيش في ظل مبادئ الشريعة الإسلامية في كل مناحي الحياة خاصة ما تعلق بالمعاملات والشؤون الاجتماعية. وارتفاع أعداد الذين يريدون المعاملات المصرفية الإسلامية للاستفادة من المنتجات المالية بأسعار تنافسية بصرف النظر عن معتقداتهم الديني، مما أصبح يمثل سوقا مربحا وواعدة للمؤسسات المالية والمصرفية بإنجلترا.¹²

3.3.5- تسابق البنوك نحو الصناعة المالية الإسلامية:

رافق النمو الكبير والمتنامي لحركة الصيرفة الإسلامية تنافس وتسابق البنوك الكبرى نحو الصناعة المالية الإسلامية ومنتجاتها المختلفة التي تمثل النسخة الأخلاقية والسوية للخدمات التي توفرها البنوك التقليدية ولا تجد قبولا كبيرا من طرف كل العملاء الذين يبحثون عن استثمار أموالهم في التمويل الذي يراعي الأخلاق والقيم المجتمعية.¹³

3.4- البنوك الإسلامية في إنجلترا:

سعت إنجلترا إلى خلق التوازن بين الصيرفة الإسلامية والتقليدية، في ما يخص القوانين والتنظيمات والتسهيلات المقدمة لكل قطاع، وبدأ هذا الطرح بين عامي 2003 و 2004 وتم الترخيص لأول بنك إسلامي إنجليزي من نوع بنوك التجزئة وهو البنك الإسلامي البريطاني (IBB)، ومن أجل ذلك تم إعادة مراجعة كل القوانين المصرفية ومساواة البنوك الإسلامية بالبنوك التقليدية في ما يخص الضرائب والتسهيلات المختلفة من طرف بنك إنجلترا المركزي، ومواصلة منح التراخيص للمصارف الإسلامية من أجل مواصلة نشاطها، والجدولين التاليين يحتويان على لائحة لأهم البنوك التي تقدم خدمات مصرفية إسلامية في إنجلترا:

الجدول رقم (2) : البنوك الإسلامية في إنجلترا:

الرقم	البنك الإسلامي	المقر الرئيسي	سنة التأسيس
01	مصرف الريان (البنك الإسلامي البريطاني سابقاً) Al Rayan (Bank)	بيرمنغهام	2004
02	بنك لندن الشرق الأوسط (BLME)	لندن	2007

03	بنك قطر الإسلامي (QIB –UK)	لندن	2008
04	بنك جيت هاووس الإسلامي (GHB)	لندن	2007
05	مصرف أبوظبي الإسلامي (ADIB)	لندن	2012

المصدر: من إعداد الباحثين

تملك إنجلترا ما مجموعه 22 بنكاً إسلامياً منها 5 بنوك متوافقة تماماً مع أحكام الشريعة الإسلامية، و 17 بنكاً تقليدياً يحوي على نوافذ إسلامية تقدم منتجات متوافقة مع الشريعة الإسلامية.

الجدول رقم (3) : البنوك التقليدية التي تحوي نوافذ إسلامية:

الرقم	البنك التقليدي	المقر الرئيسي في إنجلترا	سنة التأسيس
01	HSBC AMANAH	لندن	1865
02	ABC International Bank	لندن	1980
03	AHLI United Bank	لندن	2000
04	Bank of Ireland	لندن	1783
05	Barclays	لندن	1690
06	BNP Paribas	لندن	1890
07	Bristol & West	بريستول	1997
08	CITI Group	لندن	1998
09	Deutsh Bank	لندن	1870
10	Europe Arab Bank	لندن	1973
11	IBJ International London	لندن	1997
12	J Aron & Co	لندن	2009
13	Lloyds Banking Group	لندن	2009
14	Royal of Banking Scotland	لندن	1874
15	Standard Chartered	لندن	1969
16	UBS	لندن	1998
17	United National Bank	لندن	1959

المصدر: من إعداد الباحثين

4- الصيرفة الإسلامية في إنجلترا:

تنامي الاهتمام الانجليزي بالمالية الإسلامية عامة والصيرفة الإسلامية خاصة، بالتزامن مع إعلان السلطات الحكومية عن "فرقة عمل المالية الإسلامية" سنة 2013 في إطار إستراتيجية" لندن بوابة الغرب للمالية الإسلامية "من خلال توفير الأطر القانونية والتنظيمية والإطار الشرعي الموافق للعمل المصرفي الإسلامي، وظهر سياسات واستراتيجيات خدمة للمالية الإسلامية.¹⁴

1.4- الأطر التنظيمية والقانونية للصيرفة الإسلامية في إنجلترا:

رغم أن السلطات الانجليزية اهتمت بالتمويل الإسلامي قديماً، غير أنها لم تتعامل مع مسائله القانونية والضريبية ولم تقنن إلا حديثاً، وتحديداً من خلال تشكيل مجلس للخبراء يعنى بهذا الغرض وحث القطاعات الحكومية الوصية كوزارة المالية والخزانة ومصصلحة الضرائب والجمارك من أجل تطوير العمل المصرفي الإسلامي، وقد تم الإعلان عن تحويل لندن لتكون "بوابة العالم للتمويل الإسلامي" كإستراتيجية حكومية تبلورت في مجموعة من التدابير والأطر القانونية والتنظيمية والضريبية كانت بدايتها منذ سنة 2003 والتي تلخصت فيما يلي:

- إلغاء إجراءات الازدواج الضريبي المتعلق بالرهن العقاري الإسلامي، وبذلك تخفيف الأعباء الضريبية عليها وإلغاء الضريبة على الأرباح الرأسمالية وبعض الرسوم الخاصة بها؛
 - مبادرات السلطات المالية والضريبية في ملائمة القوانين والتنظيمات المعمول بها مع القواعد الشرعية للمنتجات المالية الإسلامية في إنجلترا، وتحلى فيما يلي:
 - شمولية إجراء إلغاء الازدواج الضريبي، ليشمل بذلك الأفراد والمؤسسات للفترة الممتدة بين سنة 2005 و 2006 على التوالي؛
 - وضع الإطار القانوني لكل من صيغة المراجعة والإجارة في سنة 2005، ثم بعد ذلك صيغة المشاركة المنتهية بالتملك سنة 2006 ووضعها ضمن الصيغ التمويلية المتاحة لشراء المساكن وشمولية إجراء إلغاء الازدواج الضريبي عليها؛
 - إدراج مفهوم المضاربة والوكالة بالاستثمار ضمن الإجراءات القانونية المتعلقة بالوديعة المصرفية وإعطاء المودعين حرية الاختيار بين جعل ودائعهم في البنوك الإسلامية يقوم على مبدأ قانوني يحميهم أو على مبدأ شرعي ينبثق منه تقاسم للأرباح والخسائر.¹⁵
- 2.4- الإطار الشرعي للصيرفة الإسلامية في إنجلترا:**

بالرغم من انعدام وجود سلطة مركزية للرقابة الشرعية إلا أن البنوك الإسلامية في إنجلترا تخضع لرقابة الهيئات الشرعية التابعة لها المشكلة من علماء الدين الذين يسهرون على مدى توافق المنتجات المقدمة من طرف البنوك مع أحكام الشريعة الإسلامية.

ذكرت الجهات الوصية على التمويل الإسلامي في إنجلترا في تقاريرها الجانب الشرعي والأهمية البالغة التي يوليها بنك إنجلترا المركزي لضمان عدم تداخل صلاحيات هيئات الرقابة الشرعية مع الجهات التنفيذية من جهة، وكذلك للمحافظة على حقوق الزبائن من جهة أخرى، وبالتالي فلم يبادر بتشكيل هيئة مركزية مهمتها ممارسة الرقابة الشرعية تابعة لسلطة الإشراف على القطاع المالي.

ألقت الجهات الوصية على القطاع المالي الانجليزي على عاتق البنوك والمؤسسات المالية مهمة تولي الرقابة الشرعية على منتجاتها التي تقدمها هي، وهي التي تختار الكيفية التي يجب أن يكون عليها حق ممارسة الرقابة الشرعية، التي كانت من نتائجها تشكيل هيئات للرقابة الشرعية داخلية، ويشهر بأسماء أعضائها في المواقع الالكترونية للبنوك، وتقاريرها الخاصة بالسلامة الشرعية للمنتجات.¹⁶

3.4- المبادرات الحكومية التي تدعم الصيرفة الإسلامية:

اتتهجت الحكومة خطوات كبيرة بغية تحقيق أهدافها الداعمة للصيرفة الإسلامية في إطار حملة واسعة النطاق، من أجل تشجيع الاستثمار الأجنبي في إنجلترا، ولأجل ذلك شكلت الحكومة لجنة عمل وزارية تعنى بالتمويل الإسلامي، وقد ركزت لجنة العمل الوزارية في عملها على خمسة أمور، تمثلت فيما يلي:¹⁷

-تشجيع القطاع الخاص من خلال دعم السوق المالي وإزالة العوائق التي تواجهه مع وضع أسس وقواعد ضريبية متوافقة مع الخدمات المالية الإسلامية، انطلاقاً من إجراءات التسهيلات الضريبية التي أقرتها على القروض العقارية الإسلامية لضمان عدم الإضرار بالصكوك الإسلامية

- تدعيم البنى التحتية من أجل تشجيع الاستثمارات نحو إنجلترا، بالتوازي مع زيادة الطلب على المنتجات المالية الإسلامية، تمثلت في 40 مشروعاً مدرجاً ضمن المشاريع المهمة في الخطة الوطنية للبنى التحتية.

- ضبط معايير الخدمات المالية الإسلامية، لأن الإجراءات التنظيمية والبنية التحتية تعمل على تقوية وضمان ديمومته واستمرارته مستقبلاً؛

- البحث عن تقوية الجانب الترويجي لخبرة إنجلترا في التعريف بالخدمات المالية الإسلامية والتدريب عليها والأبحاث الأكاديمية المتعلقة بها؛

- اهتمام إنجلترا الكبير بإظهار لندن كأفضل واجهة تقدم خدمات مالية ترافقها خدمات محاسبية وقانونية ذات جودة ومستوى عالين، من خلال دعم الاتصالات ما يسمح بمعالجة كل صفقة في مركز مالي واحد.

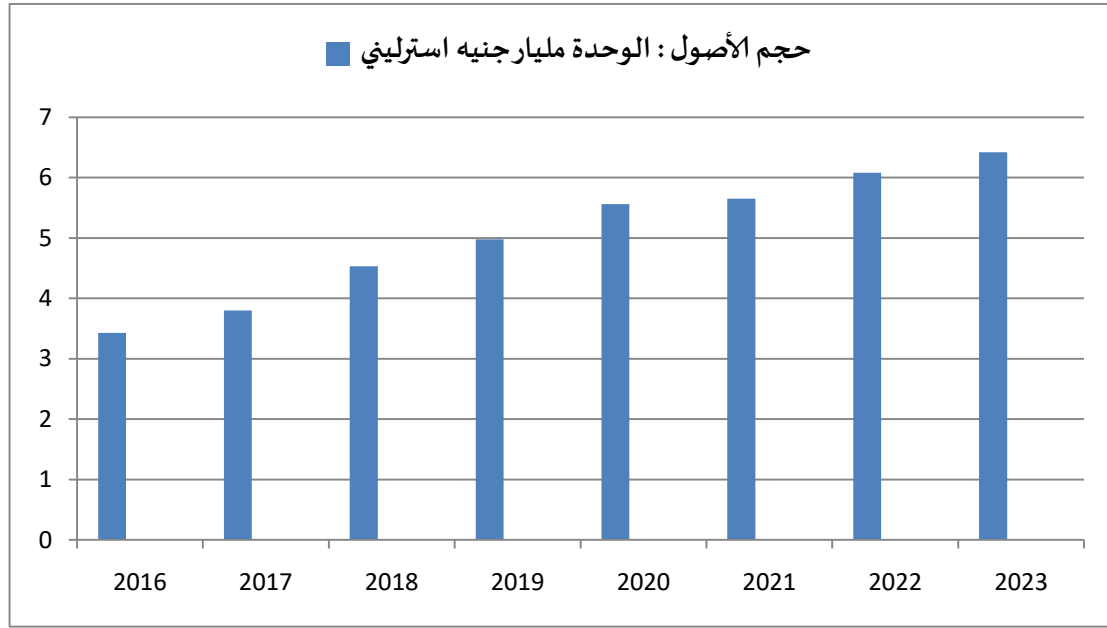
5- التطور المالي للبنوك الإسلامية في إنجلترا:

تعتبر لندن (إنجلترا) بوابة التمويل الإسلامي في العالم الغربي، والتي تستحوذ على أكبر نسبة من البنوك والمؤسسات المالية التي تقدم خدمات متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية في أوروبا، والتي تدير أصولاً بحوالي 6.5 مليار جنيه إسترليني سنة 2023، في حين بلغ حجم التمويل الإسلامي الممنوح من قبل هذه البنوك حوالي 5.9 مليار جنيه إسترليني بنهاية سنة 2023، وقد كانت لندن أول عاصمة غربية تصدر صكوكاً سيادية في عام 2014 وكانت أهداف الحكومة آنذاك من إصدار الصكوك هي جلب التمويل الإسلامي إلى الاتجاه السائد، ومن خلال إظهار أن الصكوك بالجنيه الإسترليني كانت قابلة للتطبيق، فقد شجع ذلك على قبول الصكوك كفئة أصول من قبل المستثمرين الذين ربما لم يفكروا فيها من قبل.

1.5- حجم الأصول المالية في البنوك الإسلامية:

سجل إجمالي أصول البنوك الإسلامية الإنجليزية حوالي 4.531 مليار جنيه إسترليني في سنة 2018، بزيادة سنوية مقدارها 19.25 % بالمقارنة مع سنة 2017، والتي بلغ حجم الأصول فيها 3.872 مليار جنيه إسترليني، بينما بلغ إجمالي الأصول بنهاية سنة 2019 حوالي 5.470 مليار جنيه إسترليني بزيادة قدرها 20.75 % بالمقارنة مع الثلاثي الأخير لسنة 2018، في حين سجلت سنة 2020 إجمالي أصول قدره 5.643 مليار جنيه إسترليني بزيادة قدرها 3.16 % وهي النسبة التي سببتها جائحة كورونا العالمية التي صحت تلك الفترة والتي نجم عنها ركود اقتصادي ومشاكل في سلاسل التوريد الدولية، واستمر الانخفاض في نهاية سنة 2021 والتي سجل فيها إجمالي قدره 5.731 مليار جنيه إسترليني بزيادة قدرها 1.55 %، في حين سجل انتعاشاً في حجم الأصول بنهاية سنة 2022 والتي بلغ فيها إجمالي الأصول 6.384 مليار جنيه إسترليني بزيادة قدرها 11.56 %، وقد بلغ حجم الأصول في البنوك الإسلامية الإنجليزية في الثلاثي الثالث لسنة 2023، 6.510 مليار جنيه إسترليني بزيادة قدرها 1.81 % وانخفاض في النمو قدره 10 % مقارنة بنفس الفترة من سنة 2022، وبلغ متوسط النمو السنوي ما يقارب 09.68 % خلال الفترة (2016-2023)، وتحتل بذلك العاصمة اللندنية المرتبة الثامنة عشر من بين الدول من حيث مجموع الأصول البنكية المتوافقة مع مقتضيات الشريعة الإسلامية.¹⁸

الشكل رقم 1: تطور حجم أصول البنوك الإسلامية في إنجلترا (2016-2023)



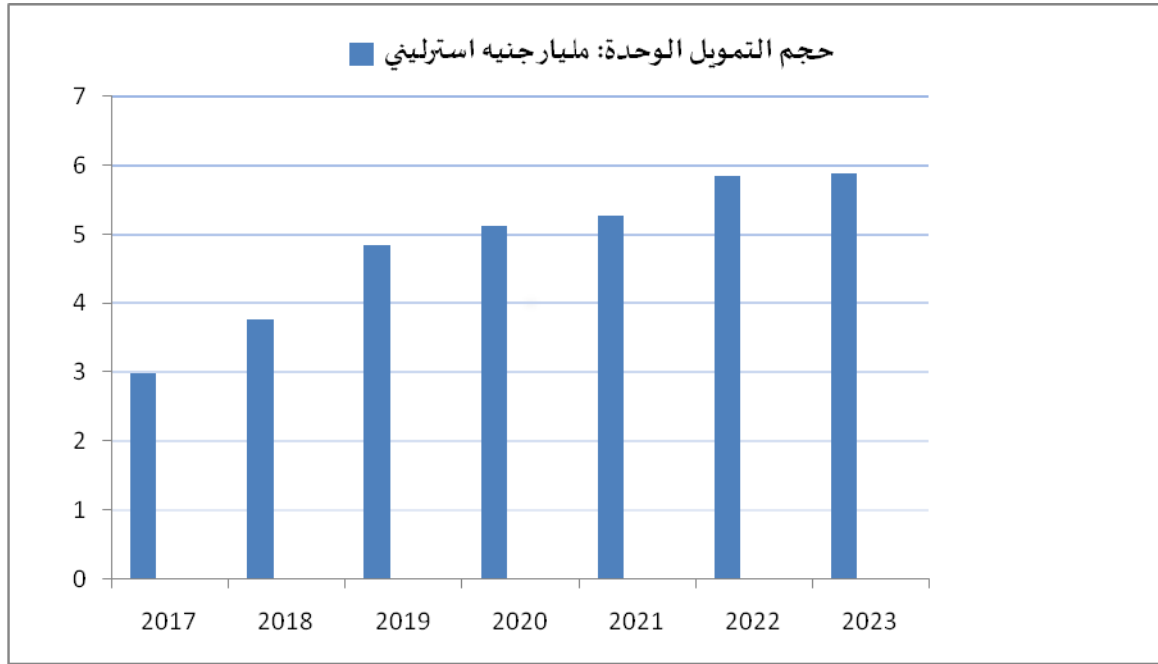
المصدر: من إعداد الباحثين بناء على إحصائيات (FSBI)

2.5- حجم تمويل صيغ البنوك الإسلامية الإنجليزية

استطاعت البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية الإنجليزية تسجيل أرقام كبيرة في مجال استقطاب رؤوس الأموال واستثمارها بالتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، والمؤسسات في لندن ومدن إنجلترا الأخرى تقدم اليوم خدمات إسلامية منذ ما يقرب 40 عامًا، ويصنف مؤشر دول التمويل الإسلامي، الذي تنشره شركة Edbiz Consulting، الخدمات المصرفية الإسلامية والصناعة المالية للدول على مستوى العالم، ويصنف مؤشر 2019 المملكة المتحدة في المرتبة 17 من أصل 48 بلداً. وهذا يضع المملكة المتحدة عامة وإنجلترا في المرتبة الأولى في أوروبا، والأولى بين الدول ذات الأغلبية غير المسلمة مما جعل لندن تحتل اليوم المركز الأول بين العواصم الغربية في مجال الصيرفة الإسلامية والاستثمار وفقاً لمقتضيات الشريعة الإسلامية، وأصبحت أكبر سوق للتمويل الإسلامي خارج العالم الإسلامي.¹⁹

وقد بلغ حجم التمويل المقدم من طرف البنوك الإسلامية الإنجليزية مع نهاية سنة 2018 حوالي 3.769 مليار جنيه إسترليني مقارنة بسنة 2017 والتي سجل فيها 2.984 مليار جنيه إسترليني بمعدل زيادة قدره 26.30%، وقد تجاوز معدل نمو الصيرفة الإسلامية نسبة 40 %، وهذا ما مكنها من احتلال المرتبة الثامنة عالمياً في استقطاب رؤوس الأموال واستثمارها وفق مبادئ ومقتضيات الشريعة الإسلامية، كما بلغ حجم التمويل مع نهاية سنة 2019 مبلغ 4.837 مليار جنيه إسترليني بنسبة زيادة سنوية قدرها 28.33%، أما سنة 2020 فقد سجلت حجم تمويل قدره 5.122 مليار جنيه إسترليني ومبلغ 5.271 مليار جنيه إسترليني في سنة 2021، وهما السنتين اللتين سجل فيها اضعف معدلات زيادة سنوي ب 5.89% و 2.90% على التوالي، وهذا بسبب الآثار المترتبة عن جائحة كورونا العالمية، كما سجل انتعاش بمعدل نمو حجم التمويل لسنة 2022 بنسبة 11.04% والذي قدر بحوالي 5.853 مليار جنيه إسترليني وقد بلغ حجم التمويل 5.893 مليار جنيه إسترليني خلال الثلاثي الثالث من سنة 2023، بمعدل نمو ضعيف يمثل 0.68% بسبب الإجراءات المنتهجة من طرف بنك إنجلترا بالرفع المتكرر لأسعار الفائدة لدى البنوك.²⁰

الشكل رقم 2: تطور حجم تمويل صيغ البنوك الإسلامية في إنجلترا (2017-2023)

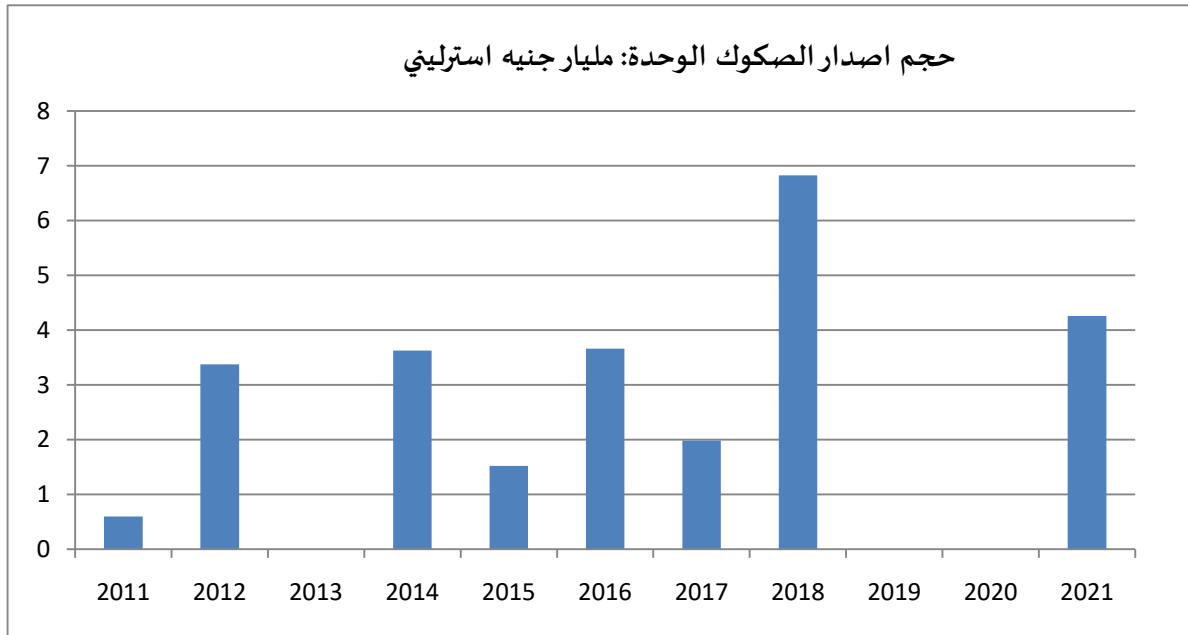


المصدر: من إعداد الباحثين بناء على إحصائيات (FSBI)

3.5- حجم إصدار الصكوك الإسلامية في البنوك الإسلامية الانجليزية

منذ أن أصبحت العاصمة لندن أول عاصمة غربية تصدر صكوكًا سيادية في عام 2014، حققت زيادة تدريجية في قيمة الصكوك، وكانت بورصة لندن تدير ما يقارب 599 مليون جنيه إسترليني سنة 2011 ليرتفع حجم إصدار الصكوك الإسلامية بعدها إلى ما قيمته 3.373 مليار جنيه إسترليني، وقد بلغ حجم إصدار الصكوك في سنة 2014 ما يقارب 3.623 مليار جنيه إسترليني بزيادة سنوية قدرها 7 % وهي السنة التي ظهرت بها أول صكوك سيادية في لندن، لينخفض حجم الإصدار في سنة 2015 إلى ما قيمته 1.518 مليار جنيه إسترليني، أما سنة 2016 فقد وصل فيها حجم الصكوك الإسلامية المدرجة في بورصة لندن إلى 3.660 مليار جنيه إسترليني بزيادة سنوية قدرها 141 % عن نهاية سنة 2015، وقد انخفض حجم إصدار الصكوك في سنة 2017 إلى ما قيمته 1.984 مليار جنيه إسترليني بمعدل انخفاض قدره (45 %) بالمقارنة مع الثلاثي الأخير لسنة 2016، ليعود بعد ذلك إلى الارتفاع القياسي في حجم إصدار الصكوك الإسلامية إلى ما قيمته 6.827 مليار جنيه إسترليني بمعدل زيادة قدره 92% وقد بلغ حجم إصدار الصكوك لسنة 2021 حوالي 4.25 مليار جنيه إسترليني وقد بلغ متوسط نمو حجم إصدار الصكوك في الفترة (2011-2021) حوالي 48 %²¹

الشكل رقم 2: تطور حجم تمويل الصيغ البنوك الإسلامية في إنجلترا (2017-2023)



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على إحصائيات بورصة لندن

The City UK, 2019, p19

6 - النتائج ومناقشتها: لقد خالصنا في ختام هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

- تولي الحكومة اهتماما بالغا بالمالية الإسلامية من خلال إعلانها عن حزمة كبيرة من الإجراءات والتدابير التي تهدف إلى تشجيع الاستثمار في المملكة المتحدة عامة في مجال التمويل الإسلامي؛
 - السلطات التنفيذية في إنجلترا لا تفرق بين الصيرفة التقليدية والصيرفة الإسلامية فيما يتعلق بالضرائب والتسهيلات الضريبية، ومنح التراخيص للمصارف الإسلامية من أجل مواصلة نشاطها؛
 - تحتل إنجلترا صدارة العالم الغربي من ناحية إصدار الصكوك الإسلامية والمقدر حجمها ب 4.25 مليار جنيه إسترليني نهاية 2021 ؛
 - تواجه المؤسسات المالية الإسلامية في بريطانيا العديد من المعوقات القانونية والتشريعية كالمسائل القانونية والضريبية، وغياب المعايير المحاسبية والشرعية الموحدة؛
 - هناك نقص في الوعي حول التمويل الإسلامي والمنتجات المصرفية الإسلامية والجهل بمبادئ الصيرفة الإسلامية داخل المجتمع الإنجليزي.
- بناء على نتائج هذه الدراسة، يمكن اقتراح التوصيات التالية:
- توحيد القوانين والتنظيمات المؤطرة للصيرفة الإسلامية وكذلك التأمين التكافلي، باعتبار هذا الأخير مكامل ومساند لتطوير الصيرفة الإسلامية في إنجلترا، على غرار قانون الخدمات المالية الإسلامية 2013 بماليزيا، والذي ساهم في تنظيم النشاط المصرفي والتكافلي والمالي الإسلامي ككل؛
 - ضرورة تشكيل هيئة مركزية للرقابة الشرعية تضم خبراء في المجال المصرفي، القانوني والفقهي ، وتعد هذه الهيئة جهة رقابية مركزية إضافية على العمل المصرفي الإسلامي لضمان التزام المؤسسات التي تقدم منتجات مصرفية إسلامية بالقانون والأحكام الشرعية؛
 - توحيد المؤسسات المالية الإسلامية في إنجلترا للمعايير الشرعية والمحاسبية فيما بينها تحت إشراف السلطات النقدية والمالية، من خلال تبني المعايير الصادرة عن الهيئات الدولية الداعمة للعمل الإسلامي على غرار مجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB) وهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI)

- التركيز على الدعاية والإعلان، والتعريف بالمنتجات المالية الإسلامية بشكل منظم، خاصة بالنسبة للجالية الإسلامية المتواجدة في إنجلترا، وتعريف المجتمع المحلي بمبادئ المصرفية الإسلامية وتعاملاتها.

7- الخلاصة:

احتلت إنجلترا الريادة بين الدول الغربية في مجال الصيرفة الإسلامية، وقد مكنتها من ذلك حصولها على أكبر نسبة من البنوك والمؤسسات المالية التي تعرض خدمات مالية متوافقة مع مقتضيات الشريعة الإسلامية في أوروبا، وأصبحت بذلك تحتل الصدارة من بين الدول التي توفر التمويل الإسلامي خارج دائرة العالم الإسلامي، ومن أجل ذلك قامت السلطات النقدية والمالية الانجليزية بثورة كبيرة في مجال تشجيع الاستثمار بإنجلترا، في مجالات التمويل الإسلامي، وذلك عبر حزمة من الإجراءات والتدابير التي تهدف إلى جذب رؤوس الأموال، بالإضافة إلى فرقة العمل التي أطلقتها الحكومة سنة 2013، "فرقة عمل المالية الإسلامية"

والتي من خلالها تتطلع الحكومة إلى أن تكون رائدة العالم في إطار استراتيجيه "لندن بوابة الغرب للمالية الإسلامية" في مجال التمويل الإسلامي والخدمات المالية الإسلامية.

8- المراجع:

¹ العجلوني محمد محمود، 2008، البنوك الإسلامية: -أحكامها - مبادئها - تطبيقاتها المصرفية، : دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، ص 110

² Waseem Ahmad, 2008, Islamic Banking in the United Kingdom: Opportunities and Challenges, Kingston Business School, London, p 15

³ محمد حسين الوادي، حسين محمد سمحان، 2012، المصارف الإسلامية: الأسس النظرية والتطبيقات العملية، المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن. ص 44

⁴ الموسوي حيدر يونس، 2011، المصارف الإسلامية : أدائها المالي وآثارها في سوق الأوراق المالية، اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، ص 30

⁵ عبادة إبراهيم عبد الحليم، 2008، مؤشرات الأداء في البنوك الإسلامية، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، ص 65

⁶ أحمد المصري، 2006، إدارة البنوك التجارية والإسلامية :مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ص 34

⁷ سمير رمضان الشيخ، المصرفية الإسلامية: -الميلاد-النشأة والتطور، تم الاسترداد من مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية،

<https://kantakji.com/6622> ص 19 تم التصفح بتاريخ: 2024/02/03

⁸ د.خطوطي منير، أعياد هاجر ، 2021، العمل المصرفي الإسلامي في بريطانيا: مقومات النجاح والتحديات، مقال منشور ضمن مجلة أبحاث كمية ونوعية في العلوم الاقتصادية والإدارية المجلد 03 / العدد: 01، ص 60

⁹ أ د معراج هوراي، آدم حديدي، 15-03-2015، تنامي الصناعة المصرفية الإسلامية في الدول الأوروبية - بالإشارة إلى التجربة البريطانية والفرنسية- مقال منشور في مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، جامعة الجلفة، الجزائر، العدد 01، ص 111

¹⁰ فضل عبد الكريم البشير، تطبيقات دولية معاصرة في التحول نحو الاقتصاد والتمويل الإسلامي تنافسية - عواصم الاقتصاد نموذجاً-، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، المجلد 23 العدد 2، 2015، الأردن ص 26

¹¹ النوري محمد، 2009، التجربة المصرفية الإسلامية بأوروبا: المسارات، التحديات والآفاق، الدورة التاسعة عشرة للمجلس الأوروبي للإفتاء والبحوث، تركيا ص 9

¹² Waseem , Ahmad ، مرجع سابق، p 11

¹³ النوري محمد، مرجع سابق ص 10

¹⁴ د.خطوطي منير، أعياد هاجر، مرجع سابق ص 63

¹⁵ شودار حمزة، 2015، الصناعة المصرفية الإسلامية في الجزائر بين التجارب الدولية والمعوقات القانونية المحلية - دراسة استقصائية لواقع وتطورات الصناعة المالية الإسلامية في العالم، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 15، ص 311

¹⁶ Bhavin Shah, Saad Qureshi, (2017), The challenges facing Islamic banking, site web: <https://www.changeboard.com/article-details/15380/thechallenges-facing-islamic-banking/> (consulté le 03/02/2024).

¹⁷ بلوافي أحمد مهدي، شاشي عبد القادر حسين، 2011، التمويل الإسلامي في بريطانيا: الفرص والتحديات، - مجلة الاقتصاد الإسلامي، المجلد 24، العدد 2، ص 22

¹⁸ The IFSB Disseminates Prudential and Structural Islamic Financial Indicators (PSIFIs) Data up to Q2 2023 for the Islamic Banking Segment in Member Countries <https://www.ifsb.org/data-metadata/> (consulté le :2022/03/15)

¹⁹ KEY FACTS ABOUT THE UK AS AN INTERNATIONAL Financial CENTRE 2019, <https://www.thecityuk.com/media/k5fcr24z/> consulté le (08/02/2024), p20

²⁰ The IFSB Disseminates Prudential and Structural Islamic Financial Indicators (PSIFIs) Data up to Q2 2023 for the Islamic Banking Segment in Member Countries , مرجع سابق

²¹ KEY FACTS ABOUT THE UK AS AN INTERNATIONAL Financial CENTRE 2019, مرجع سابق, p20